

**البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية**

**الصناعة**

**البناء**

**الخدمات النفعية غير المالية**

**تجارة الجملة**

**مارس 2016**

**منظومة بحوث الظرفية لدى المقاولات**

في إطار سياسة تأهيل منظومتها للمعلومات الإحصائية، وتلبية لحاجيات المقاولات ومستعملي المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع، قامت المندوبية السامية للتخطيط ابتداء من الفصل الثاني لسنة 2015 بوضع منظومة جديدة تتعلق بالبحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات. ويتمحور تجديد هذه المنظومة بالخصوص على توسيع مجال تغطية البحوث لدى المقاولات لتشمل كذلك قطاعي التجارة بالجملة والخدمات النفعية غير المالية وعلى اعتماد التصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010) في تجميع المعطيات.

وفي هذا السياق، تبرز هذه المذكرة ارتسامات مسؤولي المقاولات المستقات من بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة من طرف المندوبية السامية برسم الفصل الأول من سنة 2016 لدى المقاولات التابعة لقطاعات الصناعة التحويلية والإستخراجية والطاقية والبيئية والبناء وتجارة الجملة والخدمات النفعية غير المالية. وترصد هذه الإرتسامات التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الرابع لسنة 2015 وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2016

1. **ارتسامات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الرابع لسنة 2015**

1. **قطاع الصناعة**

خلال الفصل الرابع لسنة 2015، يكون إنتاج الصناعة التحويلية قد عرف، حسب % 44 من مسؤولي المقاولات، ارتفاعا و حسب% 24 منهم انخفاضا. ويعزى هذا الارتفاع إجمالا إلى زيادة في الإنتاج على صعيد أنشطة " صناعات غذائیة" و " صناعة السيارات".

من جهة أخرى، اعتبر مستوى دفاتر الطلب لقطاع الصناعة التحويلية عاديا من طرف أكثر من ثلثي(% 68 ) مسؤولي المقاولات و ضعيفا من طرف% 23 منهم.

وفيما يخص عدد المشتغلين، يكون قد عرف حسب نصف أرباب المقاولات ارتفاعا و حسب %21 منهم انخفاضا. وفي هذا السياق، تكون قدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات الصناعة التحويلية قد سجلت نسبة %75  خلال الفصل الرابع لسنة 2015.

بالنسبة لقطاع الصناعة الإستخراجية، يكون الإنتاج قد عرف، خلال الفصل الرابع لسنة 2015، انخفاضا حسب تصريحات أغلبية مسؤولي المقاولات وذلك نتيجة انخفاض إنتاج " الصناعات الإستخراجية الأخرى" و خاصة في أنشطة الفوسفاط.

وقد اعتُبر مستوى دفاتر الطلب في هذا القطاع، حسب جل مسؤولي المقاولات، عاديا خلال الفصل الرابع لسنة 2015. من جهة أخرى، يكون عدد المشتغلين قد عرف استقرارا استنادا إلى تصريحات أغلبية المقاولين. و بالنسبة لقدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات هذا القطاع، تكون قد سجلت نسبة %86 خلال الفصل الرابع لسنة 2015.

فيما يخص قطاع الطاقة، يكون قد عرف الإنتاج انخفاضا حسب تصريحات أغلبية المقاولين نتيجة انخفاض "إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز و البخار و الهواء المكيف".

أما بالنسبة لقطاع البيئة، يكون قد عرف الإنتاج ارتفاعا حسب تصريحات أغلبية المقاولين، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في الإنتاج على صعيد أنشطة "جمع ومعالجة وتوزيع الماء".

وعلى مستوى دفاتر الطلب، فقد اعتبر عاديا حسب أغلبية مسؤولي مقاولات قطاعي الطاقة و البيئة. من جهة أخرى يكون عدد المشتغلين قد عرف انخفاضا حسب تصريحات جل مقاولي قطاع الطاقة و استقرارا حسب أغلبية مقاولي قطاع البيئة. و بالنسبة لقدرة الإنتاج المستعملة للمقاولات تكون قد سجلت نسبة %87  خلال الفصل الرابع لسنة 2015 في قطاع الطاقة و %83 في قطاع البيئة.

و تجدر الاشارة الى أن أغلبية مقاولات القطاع الصناعي تكون قد حققت استثمارات خلال سنة 2015 خصوصا فيما يتعلق باستبدال جزء من المعدات و كذلك توسيع النشاط.

1. **قطاع البناء**

تبين نتائج هذه البحوث خلال الفصل الرابع لسنة 2015 أن نشاط قطاع البناء يكون قد عرف ارتفاعا حسب %35 من مسؤولي المقاولات و استقرارا حسب % 46 وانخفاضا حسب %19 منهم. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى الارتفاع الذي يكون قد سجل في أنشطة "اشغال التجهيز بالكهرباء" و"إنجاز الطرق و الطرق السيارة"، في حين تكون أنشطة "اشغال اخرى للتجهيز" قد عرفت انخفاضا في الإنتاج.

بالنسبة لوضعية دفاتر الطلب في قطاع البناء خلال الفصل الرابع لسنة 2015 فقد اعتبر مستواه، حسب %40 من مسؤولي المقاولات عاديا، وضعيفا حسب %39. أما عدد المشتغلين في القطاع، يكون قد عرف حسب %57  من أرباب المقاولات استقرارا. وفي هذا السياق، تكون قدرة الإنتاج المستعملة للمقاولات قد سجلت نسبة %66  خلال الفصل الرابع لسنة 2015. وقد بينت نتائج البحث أن أكثر من ثلاث أرباع مسؤولي المقاولات (%77) تكون قد رصدت ميزانية للاستثمار خلال سنة 2015، استعملت أساسا لتجديد جزء من المعدات.

1. **قطاع الخدمات النفعية غير المالية**

خلال الفصل الرابع لسنة 2015، يكون النشاط الإجمالي لقطاع الخدمات النفعية غير المالية قد عرف، حسب % 50 من مسؤولي المقاولات، انخفاضا ، و حسب% 33 منهم ارتفاعا . ويعزى الانخفاض إلى تراجع انشطة " الاتصالات" و "الايواء". أما فيما يخص الارتفاع، فيعزى لتحسن نشاط "النقل الجوي".

و من جهة أخرى، اعتبر مستوى دفاتر الطلب لقطاع الخدمات النفعية غير المالية عاديا من طرف% 65 من مسؤولي المقاولات وأقل من العادي حسب % 18 منهم.

فيما يتعلق بعدد المشتغلين، يكون قد عرف استقرارا حسب ثلاثة أرباع أرباب المقاولات. وفي هذا الصدد، تكون قدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات قطاع الخدمات قد سجلت ارتفاعا بنقطتين، حيث انتقلت من %81  خلال الفصل الثالث لسنة 2015 الى %83  خلال الفصل الرابع لسنة 2015.

وتجدر الاشارة الى أن أغلبية مقاولات القطاع تكون قد حققت استثمارات خلال سنة 2015 خصصتها أساسا في استبدال جزء من المعدات و كذلك في توسيع النشاط.

1. **قطاع تجارة الجملة**

خلال الفصل الرابع لسنة 2015، تكون **مبيعات قطاع تجارة الجملة** قد عرفت، حسب % 39 من مسؤولي المقاولات انخفاضا، و حسب% 28 منهم ارتفاعا.

ويعزى هذا الانخفاض الطفيف إجمالا إلى انخفاض مبيعات " تجارة تجهيزات الإعلام و الاتصال بالجملة " و " أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة".

وفيما يخص عدد المشتغلين، يكون قد عرف، حسب %80 من أرباب المقاولات، استقرارا وحسب %10 منهم ارتفاعا.

كما أن مستوى مخزون السلع قد اعتبر عاديا حسب %50 من أرباب المقاولات و فوق عادي حسب %11 منهم فقط.

أما أسعار البيع في القطاع تكون قد عرفت حسب %68 من مسؤولي المقاولات استقرارا سجل أساسا على مستوى "تجارة تجهيزات صناعية أخرى بالجملة " و "أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة". فيما سجلت أسعار البيع انخفاضا بالنسبة لـ " تجارة السلع المنزلية بالجملة".

**2. توقعــات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2016**

1. **قطاع الصناعة**

تشير توقعات رؤساء مقاولات قطاع الصناعة التحويلية إلى أن الإنتاج سيعرف، حسب %44 منهم، ارتفاعا خلال الفصل الأول لسنة 2016، واستقرارا حسب %37. ويعزى هذا التحسن الطفيف بالأساس إلى النمو المرتقب في أنشطة " الصناعة الكيماوية" و "الصناعات الغذائية ".

ومن جهة أخرى، يتوقع %44 من المقاولين استقرار عدد المشتغلين خلال الفصل الأول لسنة 2016، بينما يتوقع %34 منهم ارتفاعه.

و ينتظر أن يعرف قطاع الصناعة الإستخراجية، حسب جل أرباب المقاولات، ارتفاعا في الإنتاج نتيجة التحسن في إنتاج "الصناعات الإستخراجية الأخرى".بالنسبة لعدد المشتغلين، يتوقع أغلب مسؤولي المقاولات استقرار هذا العدد.

كما يرتقب أن يعرف قطاع الصناعة الطاقية، حسب %73 من أرباب المقاولات انخفاضا في الإنتاج نتيجة تراجع "إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز و البخار و الهواء المكيف".و فيما يخص قطاع الصناعة البيئية، فان %92 من المقاولين يتوقعون استقرارا في الإنتاج و بالخصوص في "جمع ومعالجة وتوزيع الماء".

أما بخصوص التشغيل، فان %81 من أرباب المقاولات يتوقعون انخفاض عدد المشتغلين بالنسبة لقطاع الطاقة، في حين يتوقع مجموع مسؤولي مقاولات الصناعة البيئية استقراره.

1. **قطاع البناء**

تُفيد التوقعات المتعلقة بالفصل الأول لسنة 2016 باستقرار نشاط قطاع البناء. ويعزى ذلك أساسا إلى الارتفاع المرتقب على مستوى أنشطة "تشييد البنايات" وإلى الانخفاض المرتقب على مستوى أنشطة " الهندسة المدنية" . وفيما يخص عدد المشتغلين خلال الفصل الأول لسنة 2016، فإن %57 من مسؤولي مقاولات قطاع البناء يتوقعون استقراره.

1. **قطاع الخدمات النفعية غير المالية**

بالنسبة لتوقعات الفصل الاول لسنة 2016، ينتظر أن يعرف قطاع الخدمات النفعية غير المالية، حسب تصريحات نصف مقاولي القطاع، استقرارا في النشاط. من جهة أخرى، يتوقع أغلبية رؤساء المقاولات استقرار عدد المشتغلين خلال الفصل الاول لسنة 2016 .

1. **قطاع تجارة الجملة**

تشير توقعات رؤساء مقاولات **قطاع تجارة الجملة** إلى أن المبيعات قد تعرف، حسب %55 منهم، ارتفاعا خلال الفصل الاول لسنة 2016، وانخفاضا حسب %14 منهم. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى النمو المرتقب في أنشطة " تجارة تجهيزات صناعية أخرى بالجملة " و" تجارة السلع المنزلية بالجملة".

ومن جهة أخرى، يتوقع %57 من المقاولين استقرار عدد المشتغلين خلال الفصل الاول لسنة 2016، بينما يتوقع %31 منهم ارتفاعه.

وعلى مستوى دفاتر الطلب، يتوقع %71 من مسؤولي هذا القطاع أن يكون عاديا كما يتوقع %18 منهم فقط أن يكون أقل من المستوى العادي.

أما بخصوص أسعار البيع، يتوقع %72 من تجار الجملة استقرارها، في حين، يتوقع %21 منهم انخفاضها.